بعد الوقوف على تعدد الدوافع والاسباب في شتى مظاهرها ومدلولاتها ، القريبة منها والبعيدة ، ينبغي الانتقال الى ناحية أخرى في عملية اتساع الدور وتراكم الوظائف — بحيث يتسنى لنا التعرف الى آليات النظام الانتقالي من الثكنة الى مجلس الادارة في الشركات والمؤسسات والصناعات وغيرها من مراكز السياسة ومناصب الادارة والنفوذ . هناك ما لا يقل عن ١٤٠٠ ضابط تركوا الخدمة العسكرية وانتقلوا الى ميدان الحياة العامة في القطاع المدني . كيف يتم استيعاب هؤلاء « الخريجين » وتأمين الوظائف لهم ؟ وما هي المجالات الرئيسية لاستخدامهم والاستفادة من خبراتهم وطاقاتهم التنفيذية ؟ هل تكفي السمعة التي يتمتع بها الجيش في اسرائيل — كما تحسب مجلة « ديرشبيغل » — لكي تضمن لهم « قيمة تسويقية مرتفعة وجيدة » وتكفل لهم مكانة اجتماعية مرموقة ، بحيث لا يجد معظمهم أية صعوبة في العثور على وظيفة ملائمة ؟

« مدرسة رجال الاعمال »

ان النخبة العسكرية التي أنهت خدمتها في الجيش الاسرائيلي تلعب — كما يؤكد برلموتر — دورا رئيسيا في مؤسسات اسرائيل الصناعية وجهازها البيروقراطي . فقد برز الكثيرون من الضباط المتقاعدين في سلك الخدمة المدنية،ولا سيما السلك الخارجي. مثلما انهم يلعبون دورا رئيسيا في برامج المساعدات الاسرائيلية في كل من افريقيا واميركا اللاتينية(٢١) . ويقدم لنا برلموتر في دراسته الصادرة عام ١٩٦٩ جدولا يبين فيه التوزيع المهني والوظيفي للمسرحين من كبار الضباط برتبة كولونيل فما فوق . لكن النسب المئوية في هذا الجدول موقوفة عند العام ١٩٦٦ . فالملاحظ من توزيع النسب ان حصة الاسد تستأثر بها الدوائر والشركات والوزارات الحكومية ، تليها نسبة العاملين منهم في قطاع الشركات الخاصة . هناك أكثر من خمسين في المائة من كبار الجنرالات يعملون في قطاعات حكومية ، مثل المؤسسة العسكرية وصناعاتها المتعددة والسلك الخارجي وبرنامج المساعدات الخارجية في بلدان افريقيا واميركا اللاتينية .

مجال العمل	النسبة المئوية من الجنرالات المتقاعدين
السياسة	٤،٤
وزارة الدفاع	٥،٢
وزارة الخارجية	٦،٩
وزارات حكومية أخرى	٢١،٧
شركات حكومية	١٢،٢
البلديات ودوائر الحكم المحلي	٢،٦
مؤسسات التعليم العالي (في حقلي الادارة والتدريس)	٥،٢
الشركات الخاصة	٢٢،٤
أعمال مستقلة	١٢،٢
العودة الى الكيبوتز	٥،٢
مجالات أخرى	٢،٠
المجموع	١٠٠،٠

ومن المؤكد ان هذا التوزيع الموقوف عند عام ١٩٦٦ قد طرأت عليه تغييرات جذرية(٢٢) . فالصناعات التابعة للمؤسسة العسكرية شهدت في أعقاب حرب حزيران ١٩٦٧ توسعا لا مثيل له . وليس من قبيل التكهن ان المناصب الادارية العليا على أقل حد هي من حظ الجنرالات المتقاعدين . اذ يجري اعداد المرشحين للتسريح في أثناء الخدمة على اتقان مهارات معينة والتخصص في حقول مختارة . ونعرف من دراسة برلموتر ، مثلا ، ان